

في ذلك كله اي في جميع ما ذكره الحسنة ان يكون
 الا لفظ يرتبط للحدادون العكس اي لا يكون المتماثل
 الالفاظ بان يكون لفظ متكافئ مصنوعة فيتم بها المعاني
 كيف ما كانت كما يفعل بعض المتأخرين الذين لم يشعروا
 بابرار الحسنة للفظية فيجعلون الكلام كما في بعض
 لافادة المعنى ولا يبالون ببناء الالفاظ وركابها
 فيصير كلامهم ذهب على من غير خشية بل العجز ان يترك
 المتماثل على سبيلها فنطلب ان نساها لفظا تليق بها وعند
 هذا يظهر البلاء في البراعة وبتميزا لجمال المقاصد حين
 تدب الحرس في مجال فنجد في بعض الالفاظ غير فعال
 ابن الحنابل هو رجل العظام وذكرا لان كان يجكارة
 بجري على حسب ارادته ومعانيه يتبع ما اختار في الالفاظ
 المصنوعة فابن هذا عن كتاب العربية في قصته وما
 احسن ما قيل في التبرير بين الضاحك والصابان
 الصاحب كان يكتب كما يريد والصابان يكتب كما يؤمر
 وبينه وبين الله بعد ولم يذوق له قاضي فم حين كتب
 اليه الصاحب انما القاضى بغيره ففرض لنا ان نقوم والله

وابتدع ما عرفت من الالفاظ السبعة **خاتمة** للفقير الثالث
 في السرفات الشوز وما يتصل بها مثل الافئس والفتن
 والمقد وحل والتابع وغير ذلك مثل القول في الابداء والتفص
 والانتفاء وانما قلنا ان الخاتمة من العن الثالث دون ان
 جعلها خاتمة الكتاب فارجع عن الفنون الثلاثة كما تقدم
 غير نال ان المصنف في فواحيه الحسنة الالفاظ هذا ما ينبغي
 ما دون المدحمة وتحريره من اصول العن الثالث وبقت
 اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين ومعهما ان
 احدها ما يجب تركة العن بعض الالفاظ كما في راجع الى كتاب
 الصلوات او لعدم الفائق في ذكره لكنه قد اخطأ فيما بين من
 الالفاظ والثانية ما لا يس يذكره هتيمي اعني بده مع عدم
 دخولها فيما سبق مثل القول في السرفات الشوز وما يتصل
 بها اتفاق الالفاظ على لفظ التفتيت ان كان على الكلام
 كما لو صنف بالمتابع والسفاه وصرن الالفاظ والابها وغير
 ذلك فلا يفتد هذا لتناقضه ولا كسفا نذ ولا اضنا
 وكذا ذلك كما يؤدى هذا لفتنة اي تفتد هذا العن
 العام في المقول والاعداد من تركة فيها الضم والاشم

1957